



جبهة الخلاص الوطني السورية. رؤية من الداخل (1)

رحلة بالقطار في ليلة باردة ولقاء خدام في باريس.. وقصة إنشاء جبهة معارضة تضم النخب السورية المعارضة الحليفة يجب أن لا تشتت خطابها في مسائل لا تتعلق بجوهر قضيتها: إزاحة الاستبداد



نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام وزعيم جماعة الإخوان المسلمين علي صدر الدين البيانوني وذلك في اثناء اجتماع المعارضة السورية في لندن

عبد الحميد حاج خضر*

(إننا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً).

لعل من مستجدات عالم السياسة أن يقدم السياسي رأيه وتقييمه لمسألة أو حدث سياسي في بدايات نشوئه ويواكب تحاميه، فمن السياسة الحسنة، في مدارسها التقليدية، التكتل والتستر على مفردات الحدث السياسي حتى يتبع ثماره ويحني قطافه، ولقد تركت مدارس السياسة الحديثة صبغ ومضارة الحدث والتبؤ بما يلائمه للإعلام، وأصحاب التنبؤات، والراجمين بالغبوب. الحديث اليوم عن جبهة الخلاص الوطني أو قل، إذا شئت، جبهة (البيانوني - خدام) حيث شاركت، بالقدر الذي سمح لي به، في إزاحة بعض ضيقها.

لقد تصحني الكثير من الأخوة بالتزيت قبل كتابة حيثيات الحدث، حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، خاصة بعد أن اعترفت لهم بعدم اطلاعي على بعض التفاصيل - لأني لم أكن في يوم من الأيام فضولياً، والفضولية قد تكون ضرورية في رصد جزئيات الحدث.

سوف أشرح، وبكل شفافية، التجربة التي عشتها مع جبهة الخلاص الوطني وحتى خروجي منها، راجياً الله سبحانه، أن يلهمني الصدق والصواب، وأسأل الله أن يكون عملي هذا الوجه، فاعمل لا يقبل من المرء إلا إذا كان صواباً وخالصاً لله.

في منتصف شهر شباط (فبراير) لهذا العام تلقيت مكالمة من الدكتور حسام الديري، الذي تعرفت عليه في مؤتمر المعارضة السورية الذي عقد في واشنطن، وكان أفضل منتمرات المعارضة السورية في الخارج، أداءً وفاعلية وحضوراً ووقفاً على أذان صناع القرار في واشنطن، كما كان لطفة عنيفة لأداء المعارضة والنظام.

الدكتور حسام الديري رأى أن نتلقى في باريس مع السيد عبد الحليم خدام، وبتنسيق وجهات النظر حول تفعيل عمل المعارضة السورية قبل رجوعه (رجوع الدكتور) الشريك إلى أمريكا؛ فكان على أن طلمة عنيفة لأداء المعارضة والنظام.

الدكتور حسام الديري رأى أن نتلقى في باريس مع السيد عبد الحليم خدام، وبتنسيق وجهات النظر حول تفعيل عمل المعارضة السورية قبل رجوعه (رجوع الدكتور) الشريك إلى أمريكا؛ فكان على أن طلمة عنيفة لأداء المعارضة والنظام.

الدكتور حسام الديري رأى أن نتلقى في باريس مع السيد عبد الحليم خدام، وبتنسيق وجهات النظر حول تفعيل عمل المعارضة السورية قبل رجوعه (رجوع الدكتور) الشريك إلى أمريكا؛ فكان على أن طلمة عنيفة لأداء المعارضة والنظام.

الدكتور حسام الديري رأى أن نتلقى في باريس مع السيد عبد الحليم خدام، وبتنسيق وجهات النظر حول تفعيل عمل المعارضة السورية قبل رجوعه (رجوع الدكتور) الشريك إلى أمريكا؛ فكان على أن طلمة عنيفة لأداء المعارضة والنظام.

الدكتور حسام الديري رأى أن نتلقى في باريس مع السيد عبد الحليم خدام، وبتنسيق وجهات النظر حول تفعيل عمل المعارضة السورية قبل رجوعه (رجوع الدكتور) الشريك إلى أمريكا؛ فكان على أن طلمة عنيفة لأداء المعارضة والنظام.

يقوم العدل بين الناس : «تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولم كما كسبتهم ولا تسألون عما كانوا يعملون»، (لقد كنت صريحاً مع الأستاذ عبد الحليم خدام في طرح المسألة السكانية (الديموغرافية) في سورية وإشكالية أهل الخصوصية، وتجنب الجبهة سياسة المحاصصة الطائفية والإثنية القبيحة، التي تمزق اللحمة الوطنية وتفسد العلاقات الإنسانية - حتى بين أبناء الطائفة أو الإثنية الواحدة، فبدلاً من التساؤل عن أفضل من يمثل سياسات العمران والعدل لبلد تكب بالاستبداد والفساد نحن في حركة الحرية والتضامن الوطني (في سورية)، وفي البيان التأسيسي للحركة أعلننا موقفاً واضحاً من هذه المسألة، وقد ذكرته للسيد عبد الحليم خدام وهو: كما جاء في البيان التأسيسي «لقد رأينا أن نقدم توصيفاً رقمياً للبيئية السكانية (الديموغرافية) للشعب السوري، لنقطع الطريق على المبالغين والمتاجرين بالخصوصيات العرقية والطائفية من جهة، ونعلن بنفس الوقت، أن منطلقنا الأساس هو المساواة أمام القانون وحق المواطنة. إن دولة سورية التي تجاوز عدد سكانها 18 مليون مواطن، إن دولة تعاني، بالدرجة الأولى، من ضعف مدمر في البنى الأساسية والمرافق العامة، يجعل إمكانية إيجاد فرص العمل الشريف، والكسب المشروع، لملايين الشباب أمراً مستحيلًا، مما يجعل الحديث عن «الخصوصيات، عرقية أو مذهبية، هروبا من الواقع الدامغة بسفطائية مقبلة. إن الضعف بل التردّي في العمران وانعدام آليات اقتصادية عادلة، هو ثمرة الطغيان والاستبداد الذي أفرزته عقلية أنانية شحيجة الروح، وضعيفة التطلعات، إنها الانتكشارية التي يعثت من الأبحاث، تجمع بين القبح والفجور والعجز.

ليس هذا الإيضاح والبيان يتناقض مع ما نقلته وسائل الإعلام من وقائع في المؤتمر الصحفي لجبهة الخلاص الوطني؛ عندما تصدر السيد صلاح بدر الدين المؤتمر، مندوباً عن الكرد، ليعلم بالكردية والعربية أن التوافق التي حصلت مع جبهة الخلاص الوطني «لا تلغي مطلب الكردية» ويرى أن البيان الختامي يفقد دعماً صريحاً للعملية السياسية في العراق الذي نزع بسكين المحاصصة الطائفية والإثنية، كما يحتفظ السيد صلاح بدر الدين ومن يمثل، بحق الانسحاب من الجبهة عندما تكون مصلحة الكرد في موضع سياسي آخر.

في الخطاب السياسي

3- تضمن «المشروع الوطني للتغيير» خطاب الجبهة السياسي أيضاً، وهذا الخطاب أو مشروع التغيير سواء في حروفه الأولى أو في شكله النهائي، الذي قمت بترجمته للأمانة، لا يخرج عن مفردات «إعلان دمشق»، قد يكون هذا الخطاب مقبولاً من معارضة تمارس عملها في الداخل؛ تحت وطأة كل الكوابيس القمعية أو كما قال النبي: «وقت وما في الموت شك لوقت كانت في جفن الردى هو نائم»، فكلامها، مشروع التغيير وإعلان دمشق عبارة عن قائمة من المطالبات تنتقصها الإطار الدستوري والنظام البيدي للاستبداد والشمولية.

لقد تعلمنا أن الجبهة أو الحركة التي تصدى للتغيير يجب أن لا تدخل في منافسة، غير متكافئة أصلاً، مع النظام في الحصفاء على «السيادة والثوابت المستباحة»، فالسيادة والثوابت عند المستبد سلعة يتخبص بها عند أولياء نعمته في الخارج، ويهب بها على المستعمرين من شعبه ليحعلهم طوع أو أماله، وقد يدعو السيد المعارضة للانضواء في معركة «الصمود والتصدّي» والحفاظ على «السيادة والثوابت» وقد تصل ترجيحية السلطة بالمستبد إلى أن يلعب بنا على حفاظا على سلطانه، كما حدث عام 1967.

المعارضة الحليفة يجب أن لا تشتت خطابها السياسي من مسائل لا تتعلق بجوهر القضية التي تدعو إليها، إن إزاحة منظومة الاستبداد والقمع والفساد هو الشرط الذي لا بد منه ليحصل كل مواطن على كرامته وحرية وإنسانيته، ليحفظ ما نلتص عليه المادة السابعة من دستور الاستقلال لعام 1950 : «المواطنون متساوون أمام القانون، في الوجبات والحقوق وكمال الأسرة والمزلة الاجتماعية، ومساوية، وفي المادة الثامنة: تكفل الدولة الحرية والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين».

كما أن الأحزاب التي عرفتها سورية على رأس السلطة وفي «المعارضة» تخلو برامجها السياسية من (منظومة الحقوق الأساسية) و (منظومة حقوق الإنسان) كعقاس مشترك بينها سواء كانت ليبرالية أو اشتراكية ديمقراطية. خطاب الأحزاب السياسية في سورية خطاب شمولي وبيئيها كذلك. إلا أن هناك محاولات معتبرة لتحسير تلك الأحزاب من إرث الحقبة السرية ووطأة الاستبداد عليها.

جبهة الخلاص الوطني ولدت، ككثير من حركات المعارضة، بالخارج بعيدة عن القمع والجبال، ولهذا يجب أن تكون أقدر على خلع رداء الشمولية ونيز إرث الاستبداد، وتستطيع أن تتخلص من كل ذلك الإرث دفعة واحدة، غير مأسوف عليه.

الخطاب السياسي للجبهة يجب أن يركز على الجوهر: ألا وهو الحرية والكرامة والإنسان في منظومة ديمقراطية برلمانية غير رئاسية، وتوضع في مواجهة الاستبداد والطغيان والفساد، وتتواصل مفهوم القائد الضرورة كشلاً وضموناً. كما يجب أن يكون خطاب الجبهة واضحاً فقط. يتعلق بمستقبل الأجهزة القمعية (الأمنية) ليس كمفردة من مفردات الاستبداد فحسب، بل سم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقترحات حركة الحرية والتضامن الوطني على المشروع الوطني للتغيير:

يرجى المقارنة بين النص المقترح وما اقتراحناه على النص المقترح

تعرض سورية اليوم لأخطار لم تشهدها من قبل؛ نتيجة لسياسات خطها وسلوكها النظام الحاكم، فأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق؛ ليس على وحدة وسلامة وسيادة الوطن فحسب، ولكن على مصير الدولة والشعب.

تعرض سورية اليوم لأخطار لم تشهدها من قبل؛ نتيجة لسياسات خطها وسلوكها النظام الحاكم، فأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق؛ ليس على وحدة وسلامة وسيادة الوطن فحسب، ولكن على مصير الدولة والشعب.

تعرض سورية اليوم لأخطار لم تشهدها من قبل؛ نتيجة لسياسات خطها وسلوكها النظام الحاكم، فأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق؛ ليس على وحدة وسلامة وسيادة الوطن فحسب، ولكن على مصير الدولة والشعب.

تعرض سورية اليوم لأخطار لم تشهدها من قبل؛ نتيجة لسياسات خطها وسلوكها النظام الحاكم، فأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق؛ ليس على وحدة وسلامة وسيادة الوطن فحسب، ولكن على مصير الدولة والشعب.

تعرض سورية اليوم لأخطار لم تشهدها من قبل؛ نتيجة لسياسات خطها وسلوكها النظام الحاكم، فأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق؛ ليس على وحدة وسلامة وسيادة الوطن فحسب، ولكن على مصير الدولة والشعب.

تعرض سورية اليوم لأخطار لم تشهدها من قبل؛ نتيجة لسياسات خطها وسلوكها النظام الحاكم، فأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق؛ ليس على وحدة وسلامة وسيادة الوطن فحسب، ولكن على مصير الدولة والشعب.

تعرض سورية اليوم لأخطار لم تشهدها من قبل؛ نتيجة لسياسات خطها وسلوكها النظام الحاكم، فأوصلت البلاد إلى وضع يدعو للقلق؛ ليس على وحدة وسلامة وسيادة الوطن فحسب، ولكن على مصير الدولة والشعب.

العودة لهم على مصراعيه. ثامناً: منح الجنسية لمستحقها وإعادتها لمن جردوا أو حرّموا منها، بدون حق. تاسعاً: يوقف العمل فوراً بقانون وإجراءات الطوارئ الاستثنائية وتعتمد الحكومة الانتقالية المبادئ الأساسية التي وردت في الفصل الثاني من دستور 1950، بدءاً بالمادة السابعة وحتى المادة الرابعة والثلاثين.

تعتبر هذه المواد الدستورية خلاصة ما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وصياغة دستورية حليفة للحقوق الأساسية التي تعتبر العقد بين الدولة والمواطن واحترامها هو عنوان الدولة العصرية الحديثة.

توضيح بخصوص المواد الدستورية آتفة الذكر كملحق رقم (1) بهذا المشروع.

عاشراً: تصدر الحكومة، فور تسلمها مهامها التنفيذية والتشريعية، إلى الجهات المعنية تعليماتها واجبة التنفيذ لإعداد قوائم بأسماء الناخبين، بعد تشكيل لجنة انتخابية عليا ولجان فرعية في كافة الدوائر والمراكز الانتخابية.

حادى عشر: تحدد الحكومة الانتقالية موعداً لانتخاب مجلس نيابي لا يتجاوز الثلاثة أشهر من تاريخ تشكيل الحكومة الانتقالية، ليضطلع بالدرجة الأولى بمهام جمعية تأسيسية مهمتها اعتماد دستور دائم للبلاد يعرض على استفتاء عام قبل انقضاء مدة الحكومة الانتقالية.

ثاني عشر: تعتمد الحكومة الانتقالية المادة الخامسة والثلاثين (35) والمادة السابعة والثلاثين (37) والمادة الثامنة والثلاثين (38) والمادة التاسعة والثلاثون (39) والمادة (40) من دستور عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.

ثالث عشر: يرى الموقعون على هذا المشروع أن تجري انتخاب المجلس النيابي أو بالأحرى عام 1950 لوضع قانون ينظم سير العملية الانتخابية (ملحق رقم 2) نص المواد الدستورية آتفة الذكر.